مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة ٢٤
البند ٣: المناقشة التفاعلية مع المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – مداخلة شفهية
١٣ سبتمبر ٢٠١٣
القاها: جيرمي سميث

شكرًا لك، السيد الرئيس.

يرحب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، لاسيما في ضوء الحاجة الملحة إلى وضع آليات المساءلة والمصالحة في مختلف الدول العربية التي تسعى للانتقال إلى الحكم الديمقراطي.

على الرغم من أن تونس قد اتخذت بعض الخطوات نحو العدالة الانتقالية كما ذكر في هذا التقرير، إلا أننا نؤكد على أن أية عملية للعدالة الانتقالية يجب أن تتضمن آليات لمعالجة انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية الخطيرة من الماضي في تونس. إننا نحث هذا المجلس والمقرر الخاص على دعم جهود تونس لضمان عملية انتقالية شاملة وتحقيق العدالة للانتهاكات التي ارتُكبت في الماضي وأيضًا عن الانتهاكات الجارية، بما في ذلك أعمال العنف السياسي الأخيرة.

من التحديات الرئيسية التي أشار إليها المقرر الخاص في تقريره فشل بعض الدول في الوفاء بمسئوليتها في تنفيذ توصيات لجان تقصي الحقائق، وكذلك فشل بعض الدول الأخرى في تعيين أعضاء للجان تقصي الحقائق، فنرى هذين الأمرين في رفض البحرين المستمر لتنفيذ معظم توصيات اللجنة المستقلة البحرينية لتقصي الحقائق، والفشل المستمر للحكومة اليمنية في تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق، رغم مرور عام على إنشائها.

تفتقر مصر بشكل واضح للإرادة السياسية اللازمة لالتماس الحقيقة حول الانتهاكات التي ارتكبت في عهد مبارك وبعد الثورة، أو لتحقيق العدالة بطريقة غير انتقائية أو انتقامية. كذلك لم يتم اتخاذ أي تدابير لضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاعتقالات التعسفية، والمحاكمات العسكرية للمدنيين، والتعذيب. وبالإضافة لفشل الحكومة في وقف العنف الطائفي، فقد تم تفريق الاحتجاجات الأخيرة باستخدام القوة المميتة بشكل غير مسبوق. ولذلك فإننا نكرر دعوتنا بالسماح لممثلي من مكتب المفوضية السامية بدخول مصر للقيام بتحقيقات محايدة في الانتهاكات التي حدثت مؤخرًا، مع الإشارة إلى أن حصولهم على التأشيرات قد توقف لعدة أسابيع، وهو ما يعد تقويضًا أخر لحق الشعب المصري في معرفة الحقيقة. إننا نحث الحكومة المصرية على ضمان تقصي الحقائق والمساءلة عن انتهاكات الماضي والحاضر، وعلى شمولية تحديد المرحلة الانتقالية، خاصةً فيما يتعلق بالدستور الجديد.

أشكرك سيدي الرئيس